مجتمع

تغيّر المناخ قد يؤدي إلى أمراض جديدة

بيّنت دراسة حديثة، نُشرت في دورية «نيتشر» العلمية، أنّ التغيّر المناخي يهدّد بانتشار فيروسات جديدة بين أنواع من الحيوانات بحلول عام 2070، الأمر الذي من شأنه أن يرفع الخطورة في ما يتعلق بظهور أمراض معدية وانتقالها من الحيوان إلى الإنسان، بحسب ما جاء في الدراسة، وينطبق هذا بالتحديد على أفريقيا وآسيا، القارتَين اللتَين مثّلتا بؤرتَين لانتشار أمراض مميتة من البشر إلى الحيوانات أو العكس في العقود الأخيرة، من بينها الإنفلونزا ومتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (إيدز) وإيبولا وكوفيد-19. (أسوشييتد برس)

الغذاء والدواء الأميركية توصي بحظر سجائر المنثول

أصدرت إدارة الغذاء والدواء الأميركية (إف دي إيه) مقترحاً طال انتظاره يقضي بحظر سجائر المنثول وذات النكهات، في ما يُعَدّ انتصاراً كبيراً لمناصري عدم التدخين، لكنّ المقترح قد يواجه معارضة شديدة من قبل شركات التبغ الكبرى. والمقترح الذي يوصف بالتاريخي في حاجة إلى لمسات أخيرة، الأمر الذي قد يتطلب سنوات لتنفيذه. يُذكر أنّه على مدى عقود، كانت سجائر المنثول محل انتقاد الجماعات المناهضة للتدخين التي ترى أنّها تساهم في زيادة الأعباء الصحية على مجتمعات السود وتؤدّي دوراً في إغراء الشباب بالتدخين. (رويترز)

التهاب كبد «مقلق» بين الأطفال

أفاد المركز الأوروبي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بأنّ رصد إصابات مجهولة المصدر بالتهاب الكبد لدى أطفال في عدد من البلدان الأوروبية وغير الأوروبية هو «حدث مقلق يتعلق بالصحة العامة»، مقرّاً بأنّه لا يستطيع راهناً تقييم المخاطر بدقّة. وأعاد المركز في أوّل تعليق له حول المخاطر المحتملة، القلق إلى «مسبباته المجهولة» وكذلك إلى «عدد الأطفال المعنيين بالأثر الخطير المحتمل». وكانت السلطات البريطانية أولى الجهات التي أبلغت عن إصابات مصدرها اسكتلندا في نهاية مارس/ آذار الماضي.

وقد بلغ مجموع الإصابات المسجّلة في العالم أخيراً 191 إصابة تتوزّع على هذا الشكل: 111 في بريطانيا، و55 في 12 دولة أوروبية أخرى، و12 في الولايات المتحدة الأميركية، و12 في إسرائيل، وواحدة في اليابان. وشرح المركز أنّ «المرض نادر جداً»، مشيراً إلى أنّ «الأدلة على انتقال العدوى من إنسان إلى آخر ما زالت غير واضحة». أضاف أنّ «الحالات في الاتحاد الأوروبي متفرّقة مع اتّجاه غير واضح كذلك». وقد تراوحت أعمار الأطفال المصابين ما بين شهر واحد و16 عاماً، لكنّهم بمعظمهم ممّن تقلّ أعمارهم عن عشرة أعوام، ومن بينهم كثر دون الخامسة. وبحسب الفرضية الرئيسية المتوفرة حتى الآن، فإنّ المرض مرتبط بالفيروسات الغدية، وهي معروفة وشائعة إلى حدّ ما وتسبّب عموماً أعراضاً تنفسية وهضمية وأخرى تصيب العين. وتقوم هذه الفرضية على أنّ «عدوى الفيروس الغدي التي قد تكون خفيفة في الظروف العادية، قد تؤدّي إلى إصابة أكثر خطورة أو إلى تضرّر الكبد».

(فرانس برس)

(راين جاي لاين/ Getty)

بلديات تونس تتصدى لاستغلال الأملاك العامة

تونس ـ **مريم الناصري**

تنفذ بلديات محافظات في تونس عمليات هدم مستمرة لمنشآت مشيّدة عشوائياً بلا تراخيص قانونية، بعضها ضمن أملاك عامة. ويندرج ذلك ضمن حملة سنوية تشمل الفترة الممتدة بين إبريل/ نيسان وسبتمبر/ أيلول، أي خلال ارتفاع درجات الحرارة حين يكثر استغلال الأملاك البحرية لتحقيق مكاسب مالية بالتزامن مع موسم الاصطياف.

وعموماً، انتشرت خلال السنوات العشر الأخيرة ظاهرة البناء الفوضوي على الأملاك العامة في مناطق عدة، بينها أراضٍ زراعية وشواطئ، حيث أنشأ أشخاص محلات تجارية ومقاهي ومطاعم صغيرة، واستغل آخرون من أصحاب النفوذ مساحات كبيرة من الشواطئ لتشييد منازل أو فنادق صغيرة أو فضاءات للترفيه، مستفيدين من غياب رقابة سلطات البلدية على بعض الشواطئ، خصوصاً تلك البعيدة عن المدن الرئيسة.

وتدأب السلطات على مواجهة هذه التعديات عبر فرض تطبيق قوانين أصدرتها، واتخاذ إجراءات لضبط وتنظيم عمليات البناء على الشواطئ تحديداً، والتي وضعت شروطاً لها. وكانت وكالة التهيئة الترابية والتعمير قد أصدرت قانوناً خاصاً لتنظيم الأملاك العامة عام 1994، وتلاه قانونان حملا رقمي 72 و73، صدرا عام 1995 لإنشاء وكالة حماية الأملاك العامة البحرية وتهيئة الشريط الساحلي. وأورد القانون رقم 73 تحديداً أن «الأملاك العامة البحرية تشمل الشريط الساحلي المغطى أو المكشوف». ونصّ البند 21 من القانون رقم 73 على أنّ «استعمال الأملاك العامة البحرية حرّ ومتساوٍ ومجاني، مع مراعاة متطلبات احترام راحة الغير والحفاظ على الصحة والسلامة والنظام العام وحماية المحيط. والأملاك البحرية العامة غير قابلة للتصرف بها والرهن، ولا يمكن التفريط بها ولا أن يكتسبها طرف آخر بالتقادم».

وعام 2014 صدر مرسوم تنظيم عمليات الإشغال المؤقت للأملاك البحرية العامة، ونصّ على أنّ «كل رخصة للإشغال المرحلي للأملاك العامة لا يمكن منحها إلا لوقت محدد، مع إمكان التراجع عن منحها من دون دفع تعويض أو غرامة. وتراقب المصالح البلدية أصحاب الرخص، وتتأكد من عدم تصرفهم فيها بشكل خفي وعدم تمريرها لآخرين، واحترام مواضيعها ومدتها والتقيد بالمساحات الممنوحة».

لكن رغم هذه القوانين والأوامر، ترصد السلطات البلدية تجاوزات كثيرة من أشخاص يستغلون الأملاك البحرية العامة لتشييد مطاعم أو مقاه أو نزل أو فضاءات ترفيهية واستغلالها لا سيما خلال فترة الصيف. من هنا بادرت البلديات منذ أيام إلى تطبيق مجموعة أحكام أصدرها القضاء لهدم مبان عشوائية عدة تقع على الأملاك البحرية العامة، بعضها على الشاطئ في محافظة سوسة، وبينها فنادق صغيرة، ما أثار جدلاً لدى الرأي العام الذي تساءل حول أسباب عدم منع أصحابها من البناء والإقدام على ذلك منذ البداية قبل تنفيذ أحكام الهدم بعدما شارفوا على إنجاز مشاريعهم. كما انتقد البعض تنفيذ عمليات الهدم أمام السياح، وتأثيرها السلبي على الموسم السياحي عموماً.

ونفذت أخيراً قرارات هدم على شاطئ في محافظة بنزرت، وغالبيتها لمقاه ومطاعم بدأ تشييدها لاستقبال فصل الصيف بهدف الاستغلال المؤقت، من دون أن يحصل أصحابها على تراخيص قانونية مسبقة. ويتحدث رضا بن محمد، وهو أحد مسؤولي بلدية بنزرت، لـ«العربي الجديد»، عن أنّ «قرارات الهدم تحصل بالتنسيق بين البلديات والوكالة الوطنية لتهيئة وحماية الشريط الساحلي، إضافة إلى مسؤولي جهاز الحرس البحري، وتتم كلها بطريقة قانونية وسلمية بعد إصدار تنبيه وإعلام مسبق بقرار الهدم. وغالبية المباني التي تهدم ليست منازل بل هي مقاه وحانات ومطاعم أو حتى فضاءات ترفيه تشيّد لاستغلالها موقتاً من دون الحصول على أي تراخيص قانونية. ويستغل بعضهم مساحات كبيرة لوضع طاولات وكراس على حساب المصطافين»، لكنه يستدرك بأن «قسماً كبيراً من الناس يعتقد بأنّ عملنا هو نوع من التشفي أو الوقوف في وجه كل من يريد إطلاق مشروع مؤقت لكسب بعض المال. ونحن نشدد على أن التهاون في تطبيق القانون سيفاقم هذه التجاوزات».

وفي تقرير سابق، لاحظت دائرة المحاسبات والتصرف أنّ وجود ضعف في نسب إزالة المخالفات، وعدم اتخاذ السلطات قرارات بالهدم. أضاف التقرير أن العلامات المحدّدة للأملاك البحرية العامة متآكلة وبعضها لا تبرز المساحات من أجل تجنب المشاكل والنزاعات مع الأشخاص.

قرارات سلمية

تعليقاً على عمليات الهدم التي تطاول منشآت عشوائية في سوسة، شمال شرقي تونس، يؤكد رئيس بلديتها محمد إقبال خالد في تسجيل فيديو بثّه على صفحة البلدية الخاصة على موقع «فيسبوك»، أنّ «كلّ قرارات الهدم تنفّذ بطريقة سلمية ضدّ كلّ من يخالف القانون ولا يحترمه، بعد إبلاغه بقرار الهدم وموعده مسبقاً».

تحقيق

يؤكد الفلتان الأمني الذي تشهده الخرطوم حالياً تلاشي الثقة بين المواطنين والمنظومة الحاكمة بعد انقلاب نهاية العام الماضي. ولم يتردد سكان بعض الأحياء في تولي المهمات الأمنية بأنفسهم

عصابات السودان

مجموعات مرعبة وأمن ذاتي خطر

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تشتكي العاصمة السودانية الخرطوم، هذه الأيام، من انتشار عصابات الخطف والنهب والسرقة التي يطلق عليها تسمية «9 طويلة»، ما يصيب السكان بهلع وخوف. ويربط البعض تسمية «9 طويلة» بلعبة الورق «كوشتينة»، وآخرون بحركة استدارة المجرمين بشكل يشبه الرقم 9 قبل خطف الضحية أو نهب ما يحمله، أكان هاتفاً أو حقيبة أو أموالاً أو مقتنيات ذهبية.

وتشكل الفتيات والنساء غالبية الضحايا التي تستهدفهم هذه المجموعات، وما زاد المخاوف أخيراً استخدام أفراد العصابات أسلحة نارية في تهديد المواطنين كي يستسلموا لهم ويسلموهم ما لديهم، ما جعل هؤلاء الأفراد يتورطون في جرائم قتل، علماً أنهم لا يعملون في أماكن محددة، فهم ينشطون في الأسواق العامة وداخل الأحياء ومحطات المواصلات أو الطرق العامة، أو قرب المصارف والبنوك والمحلات التجارية الكبيرة. وأظهرت كاميرات مراقبة منصوبة في شوارع وأماكن تضم مؤسسات، أن غالبية منفذي العمليات شبان وبينهم صغار يقل سنهم عن 18 عاماً. ومنذ الانقلاب العسكري الذي نفذه قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان في الخامس من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وبرره بتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد وبينها الانفلات الأمني في العاصمة، لاحظ كثر من سكان العاصمة الخرطوم، أن هذا الفلتان تضاعف بعد الانقلاب، وأصبح جزءاً من الحياة اليومية حتى بعدما مضى نحو 6 أشهر من الانقلاب.

وفي ظل اتهام المواطنين السلطات الأمنية بالتباطؤ في التعاطي مع ظاهرة «9 طويلة»، بدأ سكان أحياء في الخرطوم بالتصدي بأنفسهم للمتفلتين عبر تنفيذ دوريات نهارية وليلية، لكنهم لا يُسلّمون من يوقفونهم للشرطة، بل يقيدونهم بحبال ويضربونهم بعنف، وفقاً لقطات فيديو تناقلها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، وأظهرت قيام المواطنين بأدوار شرطيين وتنفيذهم القانون بأنفسهم، من دون أن يبدي كثر من الرأي العام ارتياحهم للظاهرة، باعتبار أن عواقبها المستقبلية كبيرة وقد تؤثر سلباً على المجتمع، خصوصاً أنها تدل على غياب الدولة ومؤسساتها. وقد تحدثت تقارير عن مقتل مجرمين أثناء توقيفهم على أيدي مواطنين. في المقابل، نفت الشرطة تقصيرها وتهاونها في التعامل مع أي نوع من الجرائم المرتكبة في الخرطوم، وأكدت جديتها في الحدّ من ذلك الانفلات الأمني. وتحدثت في بيان أصدرته أخيراً عن توقيف عشرات المشبوهين في حملات نفذتها في الأيام السابقة، وتنشط عناصرها عدداً من أحياء الخرطوم ومواقف عامة وأسواق وشوارع رئيسية فيها، والتي أفضت إلى احتجاز عدد كبير من الدراجات النارية والعربات بلا لوحات، وأسلحة بيضاء ومسدسات، في إطار خطط للحد من الجرائم المرتكبة في الخرطوم. كما شددت على أن هذه العمليات ستتواصل في الفترة المقبلة.

فوبيا في كلّ مكان

وتتحدث الدكتورة عرفة سر الختم، وهي موظفة في وزارة التربية والتعليم، لـ«العربي الجديد»، عن استهداف أفراد من مجموعة «9 طويلة» لها قرب مستشفى رويال كير في منطقة بري بالخرطوم. وتوضح أن شابين خرجا من مسرب لتصريف المياه وهاجما ها حين كانت في طريقها لدخول المستشفى الذي تتواجد فيه والدتها، وحاولا انتزاع حقيبتها لكنها لم تستسلم لأن الحقيبة احتوت على أوراقها الثبوتية. وأشارت إلى أن الشابين أسقطاها على الأرض، فتدخّل بعض المارة لإنهاء حال الرعب، وخرجت من الواقعة بإصابات أبقتها 20 يوماً في المنزل، وجعلتها تعاني من فوبيا «9 طويلة» التي تطاردها في كل مكان.

وتعزو سر الختم الانفلات الأمني السائد في الخرطوم حالياً إلى تلاشي الثقة بين المواطنين والمنظومة الأمنية بعد الثورة، وتلمّح إلى «وجود تساؤلات كثيرة حول هويات أفراد 9 طويلة، ومدى علاقتهم بالنظام القديم الذي كان هدد سابقاً باستخدام كتائب الظل، أو حول علاقتهم بمجموعات مسلحة دخلت الخرطوم أخيراً ضمن عملية السلام». وأشارت إلى افتقاد اتهامات حالية كثيرة حول هوية هذه المجموعات للمصداقية، وجددت تأكيد أهمية بناء الثقة من جديد بين المواطنين والمنظومة الأمنية بما يحقق الأمن للجميع، كما اقترحت القيام بحملات توعية واسعة في هذا الشأن تتضمن جوانب أخرى غير بعيدة عن الظاهرة، مثل انتشار تعاطي المخدرات وسط الشباب.

ويقول الشرطي عمر عثمان لـ«العربي الجديد»: «ظاهرة 9 طويلة ذات بعد اجتماعي مرتبط بالظروف الاجتماعية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. وتلعب البطالة وسط الشباب دوراً مهماً في انتشار الظاهرة المقلقة، إلى جانب انعدام الاستقرار السياسي في البلاد في الفترة الأخيرة، كما يبدو جلياً ضعف أداء جهاز الشرطة لأسباب داخلية، أو بسبب التمدد الأفقي للعاصمة الخرطوم، وزيادة كثافتها السكانية في السنوات الأخيرة، ما يمنع انتشار رجال الأمن بشكل يوازي التمدد العمراني والبشري». ويلفت إلى الإشكالات المادية والبشرية التي تعاني منها الشرطة، وعزوف الشباب عن الانضمام إلى صفوفها بسبب ضعف الرواتب.

تواطؤ جهات أمنية؟

ولا يضع عمر نفسه في خانة المتشائمين الذين يتوقعون حدوث انفلات أمني شامل وكامل وسط الشباب دوراً مهماً في الخرطوم، إذ يرى أن الدولة والمجتمع لا يزالان يملكان فرصة لتدارك الوضع عبر معالجات سياسية وأمنية واقتصادية والاهتمام أكثر بالشباب بتهيئة كل الظروف المرتبطة بها. وحذر بشدة من «الظاهرة المضادة» المتمثلة في تعامل المواطنين بعنف مع المتفلتين من مجموعات النهب. ويرى أن هذا الأمر «أكثر خطورة من الظاهرة نفسها، لأنّ عواقبها الاجتماعية والأمنية وخيمة»، مؤكداً أنّ «الحل الأمثل يتمثل في سيادة حكم القانون وإيصال كل مشبوه إلى العدالة كي تنفذ واجبها بالكامل».

ويوضح المحامي طارق الياس، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «ظاهرة النهب والخطف بدأت في عواصم أفريقية قريبة، ثم انتقلت للسودان في السنوات الماضية بسبب موجات اللجوء والنزوح، لكنها لم تصل إلى الحدّ الذي وصلت إليه الآن بتأثير تفاقم التدهور المعيشي الذي يشكل العامل الأهم في ظاهرة 9 طويلة، فبعض أفرادها ممن فقدوا فرص العمل اليومي بسبب الظروف الاقتصادية».

ويتهم الياس الجهات الأمنية بـ«التواطؤ مع الظاهرة لتمرير أجندة سياسية، في تكرار لما فعله النظام السابق خلال تظاهرات شعبية واسعة ضده شهدتها البلاد عام 2013، ما جعله ينشر وقتها مجموعات منفلتة مماثلة من أجل إعطاء صورة للمواطنين بأن التظاهر ضده يحدث خراباً في البلاد، ويمنح المتفلتين فرصة لتهديد الأمن العام. وقد نجح النظام في الإفادة من هذه الاستراتيجية، فكررها خلال ثورة ديسمبر/كانون الأول 2018 من دون أن ينجح. وللأسف يريد منفذو الانقلاب الأخير إعادة السيناريو عبر التواطؤ مع ظاهرة 9 طويلة، والإيطاء في مكافحتها من أجل وقف المقاومة الشعبية الحالية ضده».

ويبدي الياس خشيته من تصدي المواطنين للمتفلتين عبر اعتقالهم وضربهم من دون المبادرة إلى تسليمهم للسلطات، ويشدد على أن القانون لا يعطي أي مواطن حق الاعتداء على المجرمين إلا في نطاق ضيق يتعلق بالدفاع عن النفس، والذي يحتاج في حد ذاته إلى شروط مشددة وإثباتاتذلك أمام المحاكم. وأي شخص يفعل عكس ذلك يعرّض نفسه للإدانة والعقوبة».

ويؤكد الياس ضرورة الإصلاح القانوني لتشديد العقوبة القانونية على المجرمين، من أجل ردع الآخرين عن التورط في جرائم مماثلة، و«وقد تقود حملات الشرطة الأخيرة إلى نتائج إيجابية وتعيد الأمور إلى نصابها، شرط إجراء معالجة استراتيجية متكاملة تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وسيبقها النظر في الجوانب السياسية ومطالب الشعب الذي يريد الحرية والسلام والعدالة، وتوفير الأمن الشامل لكل مواطن.

ويؤيد الصحافي محمد عبد العزيز تهمة استخدام انقلابيي العام الماضي فزّاعة الانفلات الأمني لتخفيف الضغط السياسي عليهم، ويقول لـ«العربي الجديد»: «تتبنى الانقلابات دائماً تكتيكات خطرة تتعلق بسلامة ووحدة البلاد كمدخل لبسط سيطرتها على الحكم والفراغ الأمني ممنهج ومقصود لهدفين، يتعلق أولهما بترويع الناس وكسر مقاومتهم للانقلاب، ويهدف الثاني إلى جر الناس لاستخدام العنف من أجل إيجاد مبرر لعنف أكبر، وكسر قيود الثورة السلمية التي كبلت الانقلاب. يتابع: «تتمثل الخطورة في خروج الأمور عن السيطرة في ظل تآكل مؤسسات الدولة وفقدانها القدرة على احتواء العنف، ما قد يقود إلى سيناريوهات مظلمة تتعلق بالانحدار إلى مرحلة اللا دولة، وحكم العصابات والمجموعات المسلحة.»

تنتشر عصابات الخطف والنهب والسرقة في الخرطوم (ياسويوشي تشيبا/ فرانس برس)

انفلات العصابات جزء من الحياة اليومية في الخرطوم بعد الانقلاب

بدأ سكان أحياء العاصمة في التصدي للمتفلتين عبر تنفيذ دوريات

9

رقم ضمن تسمية «9 طويلة» التي تطلق على عصابات الخطف والنهب والسرقة في السودان

غزة: «رخصة الزواج الآمن» بعد رمضان

يعوّل البعض على أن يساهم مشروع «رخصة الزواج الآمن» في قطاع غزة في تأهيل الشبان قبل الزواج وتعزيز مفهوم الشراكة لديهم تمهيداً لحماية النساء من العنف

غزة ـ **امجد ياغي**

أعلنت المحاكم الشرعية في قطاع غزة موافقتها على مشروع «رخصة الزواج الآمن»، من جراء ارتفاع نسب الطلاق وسط ظروف إنسانية واقتصادية صعبة. يتألف المشروع من عدة دورات اقتصادية واجتماعية وصحية وشرعية ونفسية، لإعداد أشخاص قادرين على تكوين أسر سليمة وتجنب حالات العنف والقتل التي يذهب ضحيتها الأم والأطفال. وقالت مؤسسات اجتماعية محلية إن الخطوة جاءت متأخرة بعد سنوات من الضغط على المسؤولين في ظل تكرر حالات العنف والقتل داخل الأسرة وارتفاع معدلات الطلاق.

قبل عامين، تطلّقت نداء (29 عاماً)، بسبب تعرضها لسوء معاملة من قبل زوجها الذي حرمها من التعليم واعتاد ضربها اقتناعاً منه بحقه في تأديب زوجته وضربها في حال ارتكبت خطأ ما، كما يعتبر أنه سيد القرار في المنزل. وتعرب نداء عن حزنها لأن المشروع جاء متأخراً بالنسبة لها ولآخريات، وتقول لـ«العربي الجديد»: «يجب أن يخضع الشبان لدورات حول كيفية التعامل كشريكين، بالإضافة إلى عدم حرمان النساء من الحقوق الأساسية والتعليمية كما حصل معي، إذ إن الحياة الزوجية لا يجب أن تكون ذكورية أو تفرض الطاعة العمياء. نحتاج جميعاً إلى تأهيل نفسي، فالزواج مشروع فاشل في حال لم يكن مبنياً على أساس شراكة».

من جهته، يتوقع زيد (32 عاماً)، فشل المشروع، لافتاً إلى أنه سيواجه عقبات إذ يرفضه كثيرون على اعتبار أن العادات والتقاليد والالتزام بآراء الأهل تعلو فوق آراء الغرباء أو كلام المؤسسات والإعلانات»، مشيراً إلى أنه انفصل عن زوجته قبل ثلاثة أعوام نتيجة ضغوط حياتية. ويقول في حديثه لـ«العربي الجديد»: إن «الكثير من الأزواج ليسوا في حالة نفسية جيدة نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولا تدرك زوجات كثيرات مفهوم الشراكة، إذ إن الرجل يبحث عن عمل وأمان لأسرته ولقمة العيش، ويمكن أن تلاحقه هموم المنزل ما يدفعه إلى الابتعاد عن البيت، الأمر الذي يؤدي إلى طلاق كثيرين».

وسيكون المشروع بإشراف لجنة تضم 6 وزارات: القضاء الشرعي والصحة والعدل والأوقاف وهيئة الشباب والرياضة، إضافة إلى التنمية الاجتماعية. وتقول منسقة مشروع «رخصة الزواج الآمن» في وزارة التنمية اعتدال قنيطة إنه «سيبدأ تطبيق المشروع بعد انتهاء شهر رمضان مباشرة، وهناك تطلع لتعزيز الجوانب المعرفية لدى الشبان المقبلين على الزواج من أجل تفادي المشاكل المستقبلية التي تواجه الخزين بناءً على دراسات». وتوضح قنيطة أن المشروع يتضمن إعداد منهاج تحت إشراف متخصصين لتنفيذ دورات من خمسة محاور نفسية واجتماعية وصحية واقتصادية وشرعية، بالإضافة إلى إعداد مدربين لتقديم المحاضرات على مرحلتين، كل واحدة على مدار 30 ساعة تدريبية.

وتقول قنيطة لـ«العربي الجديد»: «نسعى لإبرام اتفاق مع مؤسسات محلية لتنفيذ 240 دورة تدريبية على مدار ستة أشهر، وفي المخيمات ومختلف المحافظات والمدن وحتى في المناطق النائية، وتشير إلى أن المواد التدريبية للدورة ستركز على فترة الزواج الآمن من بداية الزواج إلى أول سنتي زواج، وبعد ذلك سيتم التوسع في تقديم دورات حول كيفية استقبال أول مولود وإنشاء علاقات مع الأطفال وغيرها من الدورات التي تعنى بالجانب الأسري، تضيف أن البرنامج سيتم تطبيقه لفترة تجريبية مدتها ستة أشهر خلال عام 2022، لافتة إلى أن الدورة الواحدة عبارة عن 20 ساعة تدريبية، لمدة خمسة أيام، بواقع 4 ساعات في اليوم لكل محور من محاور البرنامج الخمسة. إلى ذلك، تؤيد المحامية سهام الأعرج المشروع انطلاقاً من تجربتها في العمل مع مؤسسات تعنى بحقوق المرأة، وقد حاولت في قضايا عدة حماية النساء المعنفات، وخصوصاً اللواتي يبقين مع أزواجهن على الرغم من تعرضهن للعنف. وتقول لـ«العربي الجديد»: «تسود في المجتمع ثقافة تزويج بعض الشبان على أمل تحسن سلوكهم بعد الزواج والسترة»، لافتة إلى أنها عادات رجعية أدت إلى طلاق كثيرات، تضيف: «من خلال المرافعات في الكثير من القضايا والعمل على استرداد الحقوق القانونية والشرعية للنساء، وجدت أن أسباب العنف ربما تكون عدم تهيئة الزوجين لمؤسسة الزواج في مجتمع لا يعرف الاستقرار في نواح عدة».

وأعلن رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في قطاع غزة حسن الجوجو، استناداً إلى إحصائية صدرت في العام الماضي، أن معدل الزواج ارتفع بشكل ملحوظ عام 2020، وسجل 20,919 عقد زواج بالمقارنة مع 17,270 عام 2019، وفي المقابل، أشار إلى تسجيل 3493 حالة طلاق، ما نسبته 15,6 في المائة من حالات الزواج في العام الماضي.

خلال حفل زفاف في غزة (محمد الحجار)

شهد عام 2020 ارتفاعاً في نسب الزواج (محمد الحجار)

تركيا: إجازات رحيل السوريين بين الفخ والتشجيع

تضع تركيا اللاجئين السوريين أمام خيارات جديدة على صعيد ربط دخولهم المناطق المحررة في بلادهم خلال فترة عيد الفطر بشروط. وثمة مخاوف من إجراءات تمنعهم من العودة إلى تركيا لإرضاء شارعها المتشنج

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

اعتادت تركيا منذ عام 2014 أن تسمح بذهاب اللاجئين السوريين إلى المناطق المحررة في بلدهم لقضاء إجازة عيد الفطر، لكنها قيدت الإجازات هذا العام، مع استثناء من يريد حضور تشييع متوفى من عائلته أو الذهاب بلا عودة، ما خلق مخاوف لدى من ذهبوا أو من يريدون فعل ذلك من عدم السماح بعودتهم إلى تركيا.

يقول المتقاعد السوري حسين م. الذي يقيم في ولاية غازي عنتاب: «ألغيت زيارتي لسورية من أجل قضاء عطلة عيد الفطر فيها. لا أعلم قانونياً إذا كان من حقنا الذهاب إلى المناطق المحررة ورؤية أهلنا، رغم أن الناس اعتادوا الذهاب والعودة في السنوات الأخيرة. يبدو أن الوضع خطر هذا العام، ويرجح ألا تسمح السلطات التركية بعودة جميع اللاجئين السوريين لإرضاء الشارع المتشنج ضدهم قبل أشهر من الانتخابات العامة، فالسوريون فعلياً هم ورقة سياسية في هذه الانتخابات».

ويصف حسين الحياة في المناطق المحررة بسورية بأنها «صعبة وخطرة وسط ممارسات الابتزاز والتخويف للهيئات الحاكمة فيها، وانعدام فرص العمل، ما يخلق معاناة كبيرة لحوالى 5 ملايين شخص».

ومن جرابلس في ريف حلب المحرر، يخبر إبراهيم ع. «العربي الجديد» بأنه حاول العودة إلى تركيا بعد مدة دخل المنطقة المحررة أخيراً لقضاء عطلة عيد الفطر، ثم قرر إلغاء إجازته، لكنه منع على المعبر من ذلك حتى انقضاء فترة هذه الإجازة. ويقول: «أتمنى أن أكون غير مخطئ لأن منعي من العودة يعني هدم العمل الذي أنشأته في تركيا ومستقبل أولادي، ما سيجعلني أندم كثيراً على الدخول».

وتنقل مصادر سورية عن هيثم النجار أنه اعتاد قضاء عطلة عيد الفطر في منطقة مارع بريف حلب الشمالي، لكنه علم بعدما عبر الحدود في 19 إبريل/ نيسان الجاري، بأن قضية زيارة السوريين لبلدهم تثير جدلاً في تركيا، «لذا أتخوف ألا يسمح لي بالعودة، ما يعني أنني سأخسر دراستي كطالب في السنة الثانية بجامعة سيرت التركية». وفعلياً، أخذ ملف زيارة اللاجئين السوريين لمناطقهم خلال عطلة العيد أبعاداً إضافية بعد ربطه بتدابير «العودة الطوعية» التي تطبقها تركيا عليهم منذ عامين لتخفيف عددهم الذي يناهز 3,7 ملايين، بهدف امتصاص فائض الغضب الداخلي، وتخفيف خطاب العنصرية الذي تتصاعد لهجته مع اقتراب موعد الانتخابات العامة.

وتلقت وسائل إعلام تركية أخيراً معلومات عن وضع الحكومة خطة لإعادة مليون ونصف مليون سوري خلال 20 شهراً، بعد جعل المناطق المحررة مناسبة أمنياً واقتصادياً لعودتهم. ولّح الإعلامي يلماز بيلغان إلى أن «أنقرة أنجزت كل الدراسات اللازمة لبناء 200 ألف منزل بتمويل قطري في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون، وعرضتها على مناقصات».

ونشرت صحيفة «حريت» تحديداً ما وصفته بأنه «تفاصيل لخطة وضعتها أنقرة لضمان حياة مستقرة ومشجعة للعودة». وأشارت الصحيفة إلى أنه «في مجال الحوكمة، أنشأت تركيا مجالس محلية وتشكيلات أمنية وقضائية في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام، عبر تدريب 12 ألف عنصر أمن، ونظام للإدارة العمرانية في مناطق عفرين جندريس وراس العين وأعزاز والباب وتل أبيض، وأجرت دراسات للتطوير والتحسين، خاصة بأعزاز والباب، وجهزت مستشفيات ومنشآت بنى تحتية».

ويعني ذلك، بحسب مراقبين، أن «تركيا تنسق لعودة معظم اللاجئين السوريين على أراضيها، لكن من دون أن تجبر أياً منهم على ذلك، وهي لن تتساهل في تطبيق القوانين، ما يعني أن كل مخالف لمكان إقامته أو لتحديث بيانات اللجوء سيرحل إلى شمال غربي سورية».

ونشرت صحيفة «حريت» تحديداً ما وصفته بأنه «تفاصيل لخطة وضعتها أنقرة لضمان حياة مستقرة ومشجعة للعودة». وأشارت الصحيفة إلى أنه «في مجال الحوكمة، أنشأت تركيا مجالس محلية وتشكيلات أمنية وقضائية في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام، عبر تدريب 12 ألف عنصر أمن، ونظام للإدارة العمرانية في مناطق عفرين جندريس وراس العين وأعزاز والباب وتل أبيض، وأجرت دراسات للتطوير والتحسين، خاصة بأعزاز والباب، وجهزت مستشفيات ومنشآت بنى تحتية».

ويعني ذلك، بحسب مراقبين، أن «تركيا تنسق لعودة معظم اللاجئين السوريين على أراضيها، لكن من دون أن تجبر أياً منهم على ذلك، وهي لن تتساهل في تطبيق القوانين، ما يعني أن كل مخالف لمكان إقامته أو لتحديث بيانات اللجوء سيرحل إلى شمال غربي سورية».

يخشى سوريون يزورون مناطقهم في العيد الا يُسمح لهم بالعودة

وضعت تركيا خطة لإعادة مليون ونصف مليون سوري في 20 شهرا

تعرفلت أخيرا عودة بعض السوريين الى تركيا (أرمي السيد/ فرانس برس)

في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «تركيا لا تنصب فخاً للسوريين، وتهدف عبر تسريع الإجراءات إلى سحب التوتر من الشارع، والرد على حجج أحزاب المعارضة بأن السوريين يتسببون في الفقر والبطالة في البلاد. وفي كل الأحوال، لن تستجيب أنقرة لأصوات المعارضة التي تطالب بعودة اللاجئين السوريين، ولن تخدع من وافقت على منحهم إجازات عيد الفطر. وإذا كانت لا تسمح حالياً بعودتهم، ستفعل ذلك بعد انقضاء العطلة. بالطبع تغيّرت ظروف المنطقة، لكن تركيا لا تزال تدعم اللاجئين، وتسهّل العودة الطوعية إلى مناطق شمال غربي سورية التي تهتم باحتياجاتها الأمنية والخدماتية، وتحاول تحويلها إلى بيئة جذابة، كما حال المدن التركية».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

أعدّت المعمول في منزلها بغزة

الاستعداد للعيد

ثياب وزينة وحلويات و«عيدية»

بعدما واكب المسلمون في أنحاء العالم أيام شهر رمضان بروحانيات فائضة بمشاعر التقوى والأُلفة والمحبة، يدخلون أجواء الاحتفال بعيد الفطر بطقوس عبادة وتقاليد محببة تتعدد مظاهرها وعاداتها في الدول المختلفة. وإذا كانت الحصة الأكبر لمواكبة أفراح الأعياد للأطفال، تهتم العائلات في إطار استعداداتها بجلب ثياب جديدة لهم، بعضها قد يرتبط بمعاني الهوية والانتماء الوطني، وأيضاً ألعاب وبالونات تفرحهم، وهدايا ينتظرونها بشوق كبير من ذويهم وأقاربهم، التي قد يضاف إليها ما يعرف بـ«العيدية»، وهو مبلغ من المال يعطى لهم.

كذلك، لا بدّ من جلب مستلزمات زينة الإنارة ذات الألوان المختلفة مع إبراز هلال شهر رمضان الذي يعتبر رمزاً مهماً، وبالطبع حلويات مختلفة من معمول وشوكولاتة، وقهوة. وكلها مستلزمات رئيسية للضيافة الرسمية الخفيفة والسريعة، علماً أن زيارات العيد للبيوت قد تكون قصيرة. أما المناطق، فتخصص ميزانيات للزينة، وتتحضر لعروض فولكلورية تصنع البهجة للجميع.

ومن المدن الكبرى تحديداً، تنتقل بعض العائلات إلى مناطق جذورها، لرؤية الأهل والأقارب، وتمضية العيد في جوارهم، وفي أماكن نشأتهم التي احتضنت أفراحهم الأولى، والأعياد المتكررة التي عايشوها.

ومن الطبيعي أن تترافق الاستعدادات لعيد الفطر خلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان، مع زحمة كبيرة في الأسواق والطرق والمصارف، فالكل يتحضر للاحتفال.

(العربي الجديد)

(الصور: الأناضول، فرانس برس، Getty)

أصناف بقلاوة في محل حلويات بغازي عنتاب التركية

بائع غزل بنات وبالونات في إدلب السورية

البسة العيد في اليمن

إكسسوارات العيد في باكستان

سوق العيد في كشمير الهندية

رحلات داخلية في إندونيسيا تسبق العيد